Hadiths Criticized by Bukhari in Tarajim Al-Abwab under “ma qil” and “ma yuthkar” in His Sahih: Collectionanl Study

Dr. Maessa A. Rawabdeh[(1)*] **Dr. Hanaa A.B Babateen**[(2)]

Received: 03/07/2024 Accepted: 25/08/2024 published: 03/06/2025

Abstract

The forms of hadith criticism have varied in terms of chains of narration, texts, and even in the biographical entries and chapters. The biographical entries mentioned in the form of "indirect questioning" have become a critical phenomenon in "Sahih al-Bukhari."

Objectives: The study aims to count the biographical entries in the form of "indirect questioning" with the phrases "what has been said" and "what is mentioned" in *Sahih al-Bukhari*, and to point out the hadiths criticized in this manner, then link the indirect questioning form to the criticism of hadiths.

Methods: The study relied on an inductive, analytical, and critical methodology.

Results: The study concluded several findings, the most important of which are: there is a strong relationship between the biographical entry in the form of indirect questioning and the criticism of hadiths, and that the chapter entries are a source for evaluating hadiths through hints.

Conclusion: The study concluded by emphasizing that the biographical entry in the form of indirect questioning is a method of criticism and reasoning, as it has been established that the hadiths referred to using this form are not authentic. Ibn Hajar stated in several instances within the chapters with the indirect questioning form the intended purpose of Imam al-Bukhari in criticizing or weakening a hadith.

Keywords: Al-Bukhari, chapter entries, indirect questioning form.

الأحاديث التي انتقدها البخاري في تراجم الأبواب بصيغة "ما قيل" و"ما يُذكر في صحيحه" جمع ودراسة

د. ميساء علي روابدة **د. هناء أبو بكر بابطين**

ملخص

تعددت أشكال النقد الحديثي في الطرق والأسانيد، والمتون، وحتى في التراجم والأبواب، وقد شكلت التراجم الواردة بصيغة التمريض ظاهرة نقدية في "الجامع الصحيح".

الأهداف: تهدف الدراسة إلى إحصاء التراجم الواردة بصيغة التمريض بلفظي: "ما قيل" و"ما يُذْكَر" في الجامع الصحيح، والإشارة إلى الأحاديث المنتقدة بهذه الصيغة، ثم ربط صيغة التمريض بنقد الأحاديث.

(1) Department of Educational and Sharia Sciences, Al-Balqa' Applied University, Amman, Jordan.

(2) Department of Islamic Studies, Taibah University, Yanbu, Kingdom of Saudi Arabia.

* ***Corresponding Author:*** misar1973@bau.edu.jo

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v21i2.487

المنهجية: اعتمدتِ الدراسة المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي.
النتائج: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: وجود علاقة قوية بين الترجمة بصيغة التمريض ونقد الحديث، وأن تراجم الأبواب مصدر من مصادر الحكم على الأحاديث بطريق التلميح.
الخلاصة: خلصت الدراسة إلى التأكيد على أن الترجمة بصيغة التمريض أسلوب من أساليب النقد والتعليل، إذ ثبت عدم صحة الأحاديث التي أُشير إليها باستخدام صيغة التمريض. وقد صرح ابن حجر في عدة مواضع في الأبواب الواردة بصيغة التمريض إلى مقصود الإمام البخاري من نقد حديث ما أو تضعيفه.
الكلمات الدالة: البخاري، تراجم الأبواب، صيغة التمريض

المقدمة:

تشكل أحكام الإمام البخاري في بيان صحة الأحاديث وضعفها علامةً فارقةً في تاريخ نقد الأحاديث، وقد تعاطى الإمام مع عملية نقد الأحاديث بأساليب مختلفة تارة بالتصريح، وأخرى بالتلميح، وما بين هذين المستويين مستويات أخرى من الوضوح والخفاء في الحكم على الأحاديث.

ولا غرابة في ذلك فإن للبخاري في علم الحديث أسلوبًا فريدًا، ومنهجًا بديعًا ينشر من خلاله نكاته الحديثية، واختياراته الفقهية[1]. وقد استطاع الإمامُ توظيف تراجم صحيحه في إظهار آرائه الفقهية والحديثية كذلك، وكان من جملة آرائه المتعلقة بنقد الأحاديث أنه ألمح –في مواضع عدة من جامعه– إلى عدم ثبوت بعض الأحاديث، والتنبيه إلى ضعفها، من خلال وضع تراجم غير صريحة، وتحديداً ما جاء بلفظي: "ما يُذْكَر" و"ما قيل"، وكان لهذين اللفظين حضورٌ ليس بالقليل في تراجم صحيح البخاري مما استدعى تسليط الضوء على هذا النسق من التراجم، ومحاولة اكتشاف الأحاديث التي تُعدُّ محلاً للنقد.

مشكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما حقيقة وجود تراجم في صحيح البخاري بلفظي: "ما قيل" وما يُذْكَر"؟
٢. ما العلاقة بين صيغة التمريض ونقد الأحاديث؟
٣. ما أهم الأحاديث التي أُلمح إلى نقدها بناءً على التراجم الواردة بلفظي "ما قيل" وما يُذْكَر"؟

أهمية الدراسة:

١. بيان قوة العلاقة بين تراجم صحيح البخاري والأحاديث المندرجة ضمن تراجم الباب الواحدة سواء كانت مذكورة أو متروكة.
٢. زيادة التركيز على أسلوب الإمام البخاري في نقد الأحاديث وبيان آرائه فيها.
٣. الكشف عن جميع التراجم الواردة بالألفاظ غير الصريحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. بيان وجود تراجم في الجامع الصحيح بوب لها البخاري باستخدام صيغة التمريض بلفظي "ما قيل" و"ما يُذْكَر" من خلال حصر عددها وإحصاءها.
٢. بيان وجود علاقة خفية وهو أسلوب يستخدمه البخاري بين نقد الأحاديث وتوظيف صيغة التمريض باعتبارها أداة لنقد الأحاديث.
٣. بيان علل الأحاديث التي تم نقدها من خلال استخدام صيغ التمريض.

منهج البحث:

اعتمدتِ الدراسة على المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي، على النحو الآتي:

١. المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال جمع التراجم الواردة بصيغة التمريض: "ما قيل" و"ما يُذْكَر".
٢. المنهج التحليلي: وذلك من خلال دراسة التراجم الواردة بصيغة التمريض واستخراج الدلائل التي تشير للأحاديث المنتقدة.
٣. المنهج النقدي: وذلك من خلال دراسة الأحاديث المنتقدة وبيان وجوه التعليل، وأسباب الضعف.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال المختصين لم أجد دارسة متخصصة في هذا الموضوع، وكل ما وجدته عبارة عن أبحاث تناولت جانبًا عاما من جوانب الموضوع، على النحو الآتي:

- التضعيف الإشاري عند البخاري في ضوء تراجم الجامع الصحيح" أحمد البشابشة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مجلد١٢، العدد ٣، عام ٢٠١٦م. غير أن البحث ركز على قضية محددة هي إثبات التضعيف الإشاري عند البخاري في "الجامع الصحيح"، ولم يعرج على التراجم الواردة بصيغة التمريض: "ما قيل" وما يُذْكَر".
- الإعلال الإشاري في تبويبات الإمام البخاري" نماذج منتخبة، د. زكريا شعبان الكبيسي، كتاب منشور في مركز السنة والتراث النبوي، ١٤٤١هـ، تناولت هذه الدراسة الأحاديث التي أعرض البخاري لعلة فيها من خلال توظيف تراجم الأبواب، إلا أن هذه الدراسة لم تتعرض للتراجم التي جاءت بصيغة التمريض، ولم تتعرض كذلك لربط التراجم الواردة بلفظ"ما قيل" وما يُذْكَر" بنقد الحديث.
- إشارات البخاري بالضعف في صحيحه "دراسة الأحاديث والطرق والروايات التي أشار البخاري إلى ضعفها في تراجم الأبواب وفي أثناء الصحيح"، د. فيصل باسم جوابرة، مجلة كلية أصول الدين بأسيوط، ج٤، عدد ٤٠، ٢٠٢٢م. وقد تناول هذا البحث الأحاديث التي أشار البخاري إلى ضعفها من خلال التراجم ومن خلال النظر في أسلوب إيراد الأسانيد والمتون، والتقاط الإشارات الدالة على إعلال الأحاديث. وتتميز دراستنا بأن استقصت التراجم التي وردت

بصيغة التمريض بلفظ "ما قيل" أو "ما يُذْكَر"، ووصلت إلى نتائج خاصة بهذا الأسلوب وهذا ما لا يوجد بجميع الدراسات السابقة.

خطة الدراسة:

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجية الدراسة، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسة النظرية: صيغ التمريض في التراجم ونقد الأحاديث في صحيح البخاري:

المطلب الأول: صيغ التمريض في صحيح البخاري.

المطلب الثاني: صيغ التمريض في تراجم أبواب صحيح البخاري.

المطلب الثالث: العلاقة بين صيغة التمريض ونقد الأحاديث.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: الأحاديث المنتقدة بناء على ما جاء بلفظي: "ما قيل" وما يُذْكَر":

المطلب الأول: الأحاديث المنتقدة بناء على ما جاء بلفظ: "ما قيل".

المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بناء على ما جاء بلفظ: "ما يُذْكَر ".

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

المبحث الأول:

الدراسة النظرية: صيغ التمريض في التراجم ونقد الأحاديث في صحيح البخاري.

يعبر كثير من العلماء عن نقد الأحاديث والحكم عليها إما بالتصريح ويستخدمون له صيغة الجزم، وإما بالتلميح ويستخدمون له صيغة التمريض، وهذه الأخيرة تستخدم فيما كان فيه مقالٌ، أو شكٌ، أو ضعفٌ، أو غير ذلك مما فيه قصور، وعدم اكتمال، وقد تظاهرت على هذا المعنى عدد من كتب اللغة[٢]. وعلى هذا فسيتم عرض منظومة العلاقة بين صيغة التمريض وعملية النقد من خلال النظر في سياقات تراجم الأبواب في صحيح البخاري، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: صيغ التمريض في صحيح البخاري.

معلوم أنَّ البخاري استعمل أسلوب التمريض في صحيحه بصورة ملحوظة، وقد شكل استعماله لصيغ التمريض على مستوى إيراد الأحاديث، وعلى مستوى صياغة التراجم ظاهرةً جديرةً بالدراسة والبحث؛ وذلك أن صيغة التمريض بالمستويين كليهما حملا مقاصدَ ومعاني رسّخا إحكام البخاري لصحيحه.

فقد ورد في صحيح البخاري عددٌ من الأحاديث أُطلق عليها اسم "المعلقات"، جاءت بصيغة التمريض، وهي أحاديث ليست من أصل الصحيح؛ ولذلك كان لها أحكامٌ خاصةٌ عند العلماء؛ فالأحاديث المروية بصيغة التمريض تدلّ على عدم الجزم بصحتها، وهذه الأحاديث عادة ما تكون غير مستوفيةً لشروط الصحة التي وضعها البخاري مع إمكانية صحة بعضها.

وعلى ذلك فصيغ التمريض الواردة في الجامع الصحيح سواء في الأحاديث، أو في التراجم مشعرة بوجود ضعف ما عند الإمام البخاري، وقد يكون غير ذلك، ولربما رأى صحتَه بعضُ العلماء، ولا إشكال في ذلك؛ فدرجات انتزاع العلة واستظهارها تختلف مراتبُها بين العلماء، فقد تظهر لآحادهم العلةُ التي من أجلها أتى البخاري بصيغة التمريض، وقد تخفى على كثير منهم تلك العلةُ.

ولذلك استشكل بعض العلماء هذه الطريقة، وأوقعهم في الحيرة، كما قال ابن حجر عند "قوله: (ويُذكر عن الحسن)... وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله، وهي: أن البخاري لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضا، لما علم من الخلاف في ذلك، فهنا كذلك، وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه"[٣].

المطلب الثاني: صيغ التمريض في تراجم أبواب صحيح البخاري.

مما هو معلوم أن الإمام البخاري تفنن في تراجم أبوابه، وبرع في صياغتها، وكان من جملة ما تفرد به أنه ترجم عدداً من الأبواب مستخدماً صيغة التمريض ولم تخلُ تلك التراجم عن فائدة فقهية، أو نكتة نقدية[٤].

وقد تعددت تلك التراجم وشكلت أسلوباً من أساليب النقد والحكم على الأحاديث بطريق التلميح والإشارة؛ فحيث ما ترجم الإمام بصيغة التمريض كان هناك تعريضٌ في صحة الحديث.

ولا شك أن هذه الطريقة في بناء ترجمة الباب تحتاج من الباحث أن يستدعي مجموعة من الروابط السياقية والمنهجية التي جرت بها عادة الإمام في كتابه. وإذا كان الأمر على هذا النحو كان من الإلزام بمكان أن نتبع مواضع ورود صيغ التمريض الواردة في التراجم لا سيما ما جاء بلفظي: "ما قيل" وما يُذْكَر"، وقد تتبعتها فوجدتها جاوزت الثلاثين موضعًا متفرقة في كتب الجامع الصحيح[٥]، وتبين من خلال دراسة النماذج المختارة في الدراسة التطبيقية أنَّ ترجمةً واحدة لا تخلو من تنبيه ولفت نظر إلى الأحاديث التي تدل عليها إما تركًا وإما توجيهًا.

وهذه النكتة الظريفة التي ابتكرها الإمام البخاري رحمه الله تعد تحولاً جديدًا، ومسارًا دقيقًا في عملية النقد الحديثي قَلَّ عالم نحا نحوها، "ولا شك أنها أشبه بأسلوب البخاري وطريقته في الإخفاء والترميز، على ما قال المُعلمي اليماني: "وللبخاري ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح، كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح"[٦].

وهذا الإسرار والغموض –الذي قصده البخاري– في تراجمه أتعب كثيرًا من العلماء لتوضيحه وبيانه وكشفه... حتى غدا لا ينتفع به إلا عالمٌ ألمع، وإلا ماهرٌ سميدع، كما نصَّ على ذلك القسطلاني حيث قال: "وبالجملة، فتراجمُه حيَّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائلُ حين قال: أَعْيَا فُحُولَ العِلْمِ حَلُّ رُمُوزِ مَا أَبْدَاهُ فِي الأَبْوَابِ مِنْ أَسْرَارِ"[٧].

المطلب الثالث: العلاقة بين صيغة التمريض ونقد الأحاديث.

منشأ العلاقة بين صيغة التمريض ونقد الأحاديث هو أصل الدلالة اللغوية التي تحملها صيغة التمريض التي سبق الحديث عنها من معنى الضعف والوهن والقصور؛ فكأنَّ في إيراد صيغة التمريض إلماحاً بطريقة أو بأخرى إلى وجود ضعف

خفي فيما تضمنته تلك الترجمة لضعف حديث معين أو مقال فيه.

يقول الإمام النووي: "وإذا أردت رواية الضعيف بغير إسناد، فلا تقل: قال رسول الله ﷺ كذا، وما أشبهه من صيغ الجزم، بل قل: (رُوي) عنه كذا، أو (بلغنا) عنه كذا، أو (ورد) عنه أو (جاء) عنه كذا أو (نُقل) عنه كذا، وما أشبهه من صيغ التمريض، كروى بعضهم، (وكذا) تقول في (ما تشك في صحته)، وضعفه"[٨].

وعلى ذلك فلا تخلو ترجمةٌ وردت بصيغة التمريض من نقد لحديث ما، وإشارة إلى ضعف فيه، وهذه هي النكتة الدقيقة التي –لعل– البخاري ترجم لها بصيغة التمريض في عدد من الأبواب. قال الحافظ ابن حجر: "صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح على ما سنبينه، فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جدا، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى؛ كقوله في الطب: "ويذكر عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الرقى بفاتحة الكتاب"[٩]، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس –رضي الله عنهما–: "أن نفرا من أصحاب النبي ﷺ مروا بحي فيهم لديغ"، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي ﷺ لما أخبروه بذلك: "إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله"[١٠]. فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به، إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره. وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له"[١١].

وقال في باب: ذبائح أهل الكتاب وشحومها: "قوله (ويذكر عن علي نحوه)[١٢] لم أقف على من وصله، وكأنه لا يصح عنه، ولذلك ذكره بصيغة التمريض"[١٣].

المبحث الثاني:

الدراسة التطبيقية: الأحاديث المنتقدة بناء على ما جاء بلفظي "ما قيل" و"ما يذكر".

سيكون إيراد الأحاديث المعتمد حسب المنهج الآتي:

أولًا: أذكر الترجمة التي جاءت بصيغة ما يذكر، أو ما قيل.

ثانيًا: أذكر نصوص العلماء الدالة على الحديث المقصود بالانتقاد.

ثالثًا: أذكر الحديث المراد نقده بناء على ترجمة الباب.

رابعًا: أقوم بدراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري في ترك الحديث والترجمة بما يدل على ذلك.

المطلب الأول: الأحاديث المنتقدة بناء على ما جاء بلفظ: "ما قيل".

أولاً: باب ما قيل في الصَّوَّاغِ:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ابن حجر: "لعل المصنف أشار إلى حديث: "أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَّاغُونَ وَالصَّوَّاغُونَ"، وهو حديث مضطرب الإسناد،

أخرجه أحمد وغيره"[١٤].

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الصمد، حدثنا همام، حدثنا فرقد، عن أبي العلاء، عن أبي هريرة، مرفوعا: "إن أكذب الناس الصَّبَّاغُونَ وَالصَّوَّاغُونَ".

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

أخرج هذا الحديث أبو داود الطيالسي، وأحمد، وابن ماجه، وابن حبان، وابن عدي، والبيهقي[١٥] جميعهم عن همام ابن يحيى عن فرقد السبخي عن يزيد بن عبدالله الشخير عن أبي هريرة. وقد ضعف الحديثَ جماعةٌ؛ لضعف في سنده، ونكارة في متنه:

أما سنده: ففيه فرقد السبخي وقد ضعفه العلماء: قال يحيى القطان: ما يعجبني الحديث عنه[١٦]، وقال البخاري:"في حديثه مناكير"، وقال يعقوب بن شيبة: رجل صالح، ضعيف الحديث جدا"[١٧]، وقال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد: سَأَلتُ أبي عن فرقد السبخي، فحرك يده كأنه لم يرضه. وَقَال أيضا: سَأَلتُ أبي عن فرقد السبخي، فقال: ليس هو بقوي فِي الحديث. قلت: هو ضعيف؟ قال هو ذاك"[١٨]، وقال الحافظ ابن حجر:"حديث مضطرب الإسناد"[١٩]، وقال السخاوي: "سنده مضطرب"[٢٠].

وأما متنه: فقد قال ابن القيم: "وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثِ "أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَّاغُونَ وَالصَّوَّاغُونَ" وَالْحِسُّ يَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ فِي غيرهم أضعافه فيهم كالرافضة فَإِنَّهُمْ أَكْذَبُ خَلْقِ اللَّهِ وَالْكُهَّانِ والطرائقيين وِالْمُنَجِّمِينَ"[٢١]. قال ابن الجوزي: "لا يصح عن رسول الله ﷺ"[٢٢].

ثانيًا: باب ما قيل في الرِّمَاحِ:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ابن حجر: "قوله: (ويُذكر عن ابن عمر إلخ) هو طرف من حديث... بلفظ: " بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ مَعَ السَّيْفِ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَتِ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ"، وأخرج أبو داود منه قوله:" مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ"[٢٣] [٢٤].

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

قال الإمام أحمد: "حدثنا محمد بن يزيد، أخبرنا ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر، مرفوعا: "بُعِثتُ بالسيفِ بينَ يدَي الساعةِ حتى يُعبدَ اللهُ وحدَه لا شريكَ له وجُعِلَ رزقِي تحتَ ظلِّ رمحِي وجُعِلَ الذلُّ والصغارُ على مَن خالف أمرِي ومَن تشبَّه بقومٍ فهو منهم".

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

أخرج الحديث الإمام أحمد، وعبد بن حميد، وابن أبي شيبة، والطبراني، والبيهقي[٢٥]، عن ابن ثوبان، عن حسان ابن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

كما أخرجه الطحاوي[٢٦]، والطبراني[٢٧]؛ من طرقٍ عن الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر به مرفوعًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[٢٨] عن عيسى بن يونس، وأخرجه الشهاب القضاعي عن عبد الله بن المبارك[٢٩] كلاهما: عن الأوزاعي، عن سعيد بن جبلة، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقد ضُعِّف هذا الحديث؛

١- لاضطراب في سنده؛ حيث قال السخاوي: "في سنده ضعفٌ"[٣٠]. وقد روي مرفوعا عن ابن عمر، ومرسلا عن طاووس، حيث رواه مرسلاً: عبد الله بن المبارك، وعيسى بن يونس، قال ابن أبي حاتم: "قال أبي: قال لي دحيم: هذا الحديث ليس بشيء؛ الحديث حديث الأوزاعي، عن سعيد بن جبلة، عن طاووس، عن النبي"[٣١]. يعني مرسلا.

٢- لضعف عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وقد اختلف في الاحتجاج به [٣٢]؛ قال المنذري:"في إسناده عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وهو ضعيف"[٣٣]، قال الزركشي:"إسناده فيه ضعف"[٣٤]، وقد ضعفه جماعة من العلماء: قال أحمد بن حنبل:أحاديثه مناكير"[٣٥]، وقال مرة: "لم يكن بالقوي في الحديث"[٣٦]، وعن يحيى بن معين: "ضعيف الحديث"[٣٧]، وقال دحيم: ثقةُ رمي بالقدر[٣٨]، وقال أبو حاتم: ثقة يشوبه شيء من القدر وتغيَّر عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث[٣٩]، وقال ابن حجر: "صدوق، يخطئ، وقد تغير بآخره[٤٠].

٣- جميع المتابعات للحديث لا تخلو من علة فمتابعة الأوزاعي، عن حسان بن عطية..." سندها ضعيف؛ لتفرد الوليد بن مسلم بهذا الطريق؛ ولأن شيخ الطحاوي وهو أبو أمية الطرسوسي له أوهام إذا حدث من حفظه، كما ذكر ابن حبان[٤١].

ثالثًا: باب ما قيل في الزلازل والآيات:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال الزين بن المنير: "أراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء، وقال ابن حجر: "وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير، عن عائشة مرفوعا: صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجدات"[٤٢].

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

قال ابن حبان: أخبرنا عمر بن محمد، حدثنا زيد بن أخزم، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: "صَلَاةُ الآيَاتِ سِتُّ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ".

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

أخرج هذا الحديث أحمد، والنسائي، وابن حبان –واللفظ له–[٤٣] من طرق عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة، عن النبي ﷺ وقد ضعف الحديثَ جماعةٌ من العلماء؛ بسبب غرابة متنه، واختلاف رواته، على النحو الآتي:

١- أما من جهة متنه:

فإن صلاة الكسوف لم تصل إلا مرة واحدة، وعلى الصفة المعروفة، والصفة المذكورة في حديث عبيد غريبة... قال ابن تيمية: "وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط وذكر منها: وأن النبي ﷺ صلَّى الكسوف بثلاث ركعات في كل ركعة، والصواب أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة"(٤٤).

وقال الحافظ بعد ذكر الروايات التي فيها زيادة على الركوعين في كل ركعة -ومنها حديث عائشة هذا-: "ولا يخلو إسناد منها من علة، وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر"(٤٥).

٢- وأما من جهة السند:

أ. فقد اختلف في رفعه ووقفه: فرواه وكيع، ويحيى بن سعيد وأبو داود الطيالسي عن هشام عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة موقوفا، وخالفهم معاذ بن هشام فرواه عن أبيه عن قتادة به مرفوعا. قال ابن عبد البر:"كان أبو داود الطيالسي يروي حديث قتادة هذا، عن هشام، عن قتادة، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة موقوفا لا يرفعه"(٤٦)، وقال ابن القيم: "وكيف يكون ذلك محفوظًا عن عائشة، وقد ثبت عن عروة وعَمْرة عن عائشة خلافُه، وعروة وعَمرة أخصُّ بعائشة وألزم لها من عبيد بن عمير؟ وهما اثنان، فروايتهما أولى أن تكون هي المحفوظة"(٤٧).

ب. وخالف فيه كذلك عُبيدُ بن عُمير عمرةَ بنت عبد الرحمن وعروةَ بنَ الزبير وهما أوثق منه في عائشة فخالفهما في صفة الصلاة. قال ابن عبد البر: "وأما حديث عبيد بن عمير، عن عائشة: أن النبي ﷺ صلى الكسوف ثلاث ركعات، وسجدتين في كل ركعة. فإنما يرويه قتادة، عن عطاء، عن عبيد بن عمير عن عائشة. وسماع قتادة عندهم من عطاء غير صحيح، وقتادة إذا لم يقل: سمعت، وخولف في نقله فلا تقوم به حجة؛ لأنه يدلس كثيرا عمن لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة، وليس مثل هذه الأسانيد يعارض بها حديث عروة وعمرة، عن عائشة"(٤٨).

٣- قال ابن رجب: "وأما كثرة الزلازل، فهو مقصود البخاري في هذا الباب من الحديث. والظاهر: أنه حمله على الزلازل المحسوسة، وهي ارتجاف الأرض وتحركها. ويمكن حمله على الزلازل المعنوية، وهي كثرة الفتن المزعجة الموجبة لارتجاف القلوب. والأول أظهر؛ لأن هذا يغني عنه ذكر ظهور الفتن وكأن البخاري ذكر هذا الباب استطرادا لذكر الرياح واشتدادها، فذكر بعده الآيات والزلازل. وقيل: إنه أشار إلى أن الزلازل لا يصلى لها؛ فإن النبي ﷺ ذكر ظهورها وكثرتها، ولم يأمر بالصلاة لها، كما أمر به في كسوف الشمس والقمر، وكما أنه لم يكن يصلي للرياح إذا اشتدت، فكذلك الزلازل ونحوها من الآيات"(٤٩).

رابعًا: باب ما قيل في شهادة الزور، "لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾[الفرقان-٧٢]:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ابن حجر: "وكأن المصنف أشار بنظم كتمان الشهادة مع شهادة الزور... إلى الحديث الذي أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً:" إن بين يدي الساعة -فذكر أشياء ثم قال- وظهور شهادة الزور، وكتمان شهادة الحق"(٥٠).

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

قال الإمام أحمد حدثنا أبو أحمد الزبيري، حدثنا بشير بن سلمان، عن سيار، عن طارق بن شهاب، قال: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ

جُلُوسًا، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: قَدْ أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ، فَقَامَ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَسْجِدَ رَأَيْنَا النَّاسَ رُكُوعًا فِي مُقَدَّمِ الْمَسْجِدِ فَكَبَّرَ وَرَكَعَ وَرَكَعْنَا، ثُمَّ مَشَيْنَا وَصَنَعْنَا مِثْلَ الَّذِي صَنَعَ، فَمَرَّ رَجُلٌ يُسْرِعُ فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا وَرَجَعْنَا دَخَلَ إِلَى أَهْلِهِ جَلَسْنَا، فَقَالَ: بَعْضُنَا لِبَعْضٍ أَمَا سَمِعْتُمْ رَدَّهُ عَلَى الرَّجُلِ صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَّغَتْ رُسُلُهُ أَيُّكُمْ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ طَارِقٌ: أَنَا أَسْأَلُهُ، فَسَأَلَهُ حِينَ خَرَجَ، فَذَكَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ"أَنَّ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ تَسْلِيمَ الْخَاصَّةِ، وَفُشُوَّ التِّجَارَةِ حَتَّى تُعِينَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَلَى التِّجَارَةِ، وَقَطْعَ الْأَرْحَامِ، وَشَهَادَةَ الزُّورِ، وَكِتْمَانَ شَهَادَةِ الْحَقِّ، وَظُهُورَ الْقَلَمِ".

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد، والبزار، والبخاري، وابن ماجه والطحاوي، والحاكم، وأبو نعيم[٥١] من طريق أبي نعيم بشير بن سلمان، عن سَيّار أبي الحكم عن طارق بن شهاب.

وعلة هذا الحديث: أن بشيرًا كان ينسب سيارًا إلى أبي الحكم، وليس صوابًا؛ لأن سيار أبي الحكم ليس له رواية عن طارق بن شهاب، وإنما الذي يروي عن طارق بن شهاب هو سيار أبو حمزة الكوفي[٥٢].

وسيار أبو حمزة غير معروف، بل حاله إلى الجهالة أقرب؛ ولذلك قال عبد الحق: "وسيار أبو الحكم ثقة، وسيار أبو حمزة لا يعرف"[٥٣]، وقال ابن حجر: "مقبول"، أي حيث يتابع، ولا متابع له، فيكون ضعيفًا فلا يحتمل تفرده.

وقال أحمد: "وبشير أبو إسماعيل لم يسمع من سيار أبي الحكم، إنما هو سيار أبو حمزة وليس أبو الحكم"، وقال مرة: "سيار أبو حمزة هو الصواب، وسيار أبو الحكم لم يحدث عن طارق بن شهاب بشيء"[٥٤]. وقال ابن حجر: "سيار أبو حمزة الكوفي مقبول من الخامسة ووقع في الإسناد عن سيار أبي الحكم عن طارق والصواب عن سيار أبي حمزة"[٥٥]، وقال البزار: "لا نعلمه يروى من حديث طارق عن عبد الله إلا من هذا الوجه"[٥٦]، وقال: الدارقطني "وقولهم: سيار أبو الحكم: وهم، وإنما هو سيار أبو حمزة الكوفي، كذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري عن بشير عن سيار أبي حمزة، وهو الصواب، وسيار أبو الحكم: لم يسمع من طارق بن شهاب شيئًا، ولم يرو عنه"[٥٧]. والحاصل: هذا الحديث ضعيف لخطأ بشير بن سليمان، ولتفرد سيار أبو حمزة، ولكونه غير معروف.

<u>خامسًا: باب مَا قِيلَ فِي الْعُمْرَى وَالرُّقْبَى:</u>

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ابن حجر: "ترجم المصنف بالرقبى، ولم يذكر إلا الحديثين الواردين في الْعُمْرَى، وكأنه يرى أنهما متحدا المعنى، وهو قول الجمهور"، ثم قال: وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا: "الْعُمْرَى وَالرُّقْبَى سواء"، وله[٥٨] من طريق إسرائيل، عن عبد الكريم، عن عطاء قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الْعُمْرَى وَالرُّقْبَى، قلت: وما الرُّقْبَى؟ قال: يقولُ الرَّجلُ للرَّجلِ: هيَ لَكَ حياتَكَ، فإن فَعلتُمْ فَهوَ جائزةٌ"[٥٩].

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

قال الإمام النسائي أخبرنا أحمد بن سليمان قال: أنبأنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن عبد الكريم، عن عطاء قال: "نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ عنِ العُمرى والرُّقبى قلتُ: وما الرُّقبى؟ قالَ: يقولُ الرَّجلُ للرَّجلِ: هيَ لَكَ حياتَكَ، فإن فَعلتُمْ فَهوَ جائزةٌ"[٦٠].

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

يظهر أن البخاري أراد تضعيف حديث إسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء... في الجمع بين العمرى والرقبى، وأن الصواب في ذلك ما ثبت بلفظ العمرى وحدها، ودليل ذلك:

١- أنه لم يورد أي أثر أو حديث للجمع بين العمرى والرقبى، وإنما اكتفى بذكر الأحاديث التي اقتصرت على ذكر العمرى فقط، فأورد حديث جابر أنه قال: قضى رسول الله ﷺ بالعمرى"[٦١]، وحديث أبي هريرة مرفوعًا "العمرى جائزة"[٦٢]، وكأنه يشير إلى أنه لم يثبت حديث الجمع بين العمرى والرقبى.

٢- وأما ما أخرجه النسائي في الجمع بين العمرى والرقبى بلفظ: "نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ عنِ العُمرى والرُّقبى قلتُ: وما الرُّقبى؟ قالَ: يقولُ الرَّجلُ للرَّجلِ: هيَ لَكَ حياتَكَ، فإن فَعلتُمْ فَهوَ جائزةٌ"، و"لا عُمرى، ولا رُقبى، فمن أُعْمِرَ شيئًا أو أُرْقِبَه فهو له حياته ومماته"[٦٣]، فقد روي من طريقين:

أ. الأولى: طريق إسرائيل بن يونس عن عبد الكريم عن عطاء وهذه الطريق معتلة بالإرسال؛ لأن عطاء لم يسمع مِن النبي ﷺ.

ب. الثانية: طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعًا، وهذه الطريق أيضًا لا تصح؛ لأن حبيب ابن أبي ثابت لم يسمع مِن ابن عمر، قال النسائي: عن عبيد الله بن سعيد اليشكري عن محمد بن بكر عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر ولم يسمعه منه[٦٤]، وقال أحمد فيما حكاه المروزي: قال ابن جريج: إن عطاء أخبرنا عنك في الرقبى، قال حبيب: لم أسمع من ابن عمر في الرقبى شيئًا"[٦٥].

ت. وهناك علة أخرى هي عنعنة ابن جريج وهو مدلس، لكن عدم تصريحه بالسماع هنا من عطاء، ليس معناه أنَّه قد دلسه عنه، فابن جريج "أعلم أصحاب عطاء، وألزمهم له، جاء عنه أنه قال: لزمت عطاء سبع عشرة سنة، وقال: جالست عمرو بن دينار بعدما فرغت من عطاء، وكان يدلس عن غير عطاء، فأما من عطاء لا، قال: إذا قلت: «قال عطاء»، فأما سمعته منه، وإن لم أقل: «سمعت»"[٦٦].

المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بناء على ما جاء بلفظ: "ما يذكر".

أولاً: باب ما يذكر في الشيب:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ميرك شاه: "اعلم أن ما ثبت عن أنس في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة أن النبي ﷺ لم يخضب، ولم يبلغ شيبه إلى الخضاب ولم يُرْوَ عنه خلاف ذلك إلا في هذا الخبر[٦٧]، فأما أن **يحكم بشذوذ هذه الرواية**؛ فإن رواية حميد وإن كان ثقة فهو مدلس. ومع هذا فقد خالف في هذا الخبر من هو أوثق منه كمحمد بن سيرين وثابت وقتادة، وأحاديثهم عن أنس في نفي الخضاب ثابتة في الصحيحين وغيرهما، وهو واحد وهم جماعة ولذا نقل المصنف[٦٨] عقيبه عن حماد راويه أنه أخبره عبد الله بن محمد بن عقيل أنه قال: رأيت شعر رسول الله ﷺ عند أنس مخضوبا. إشارة إلى شذوذ رواية حميد فهذا هو الصحيح"[٦٩]. يعني: أنه خُضب بعد موته ﷺ، كما سيأتي.

وقال الإسماعيلي: "ليس فيه بيان أن النبي ﷺ هو الذي خضب، بل يحتمل أن يكون أحمر بعده لما خالطه من طيب فيه صفرة فغلبت به الصفرة، قال فإن كان كذلك وإلا فحديث أنس أن النبي ﷺ لم يخضب أصح"(٧٠).

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

المقصود بالنقد هو الحديث الذي رواه حماد بن سلمة قال: حدثنا حميد، عن أنس قال: "رأيت شَعرَ رسولِ اللَّهِ ﷺ مخضوبًا"(٧١).

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

كأن المصنف يريد أن يقول: إنه لم يثبت من فعل النبي ﷺ أنه خضب شيبه، بل، ولم يبلغ به الشيب حيث يمكن أن يُخضب، ويمكن فهم هذا من خلال ما يأتي:

١. أنه أورد بعد الترجمة حديثين عن أنس يدلان على عدم خضب النبي ﷺ شَيْبَه، أحدهما: حديث محمد بن سيرين قال: سألت أنسا: أخضب النبي ﷺ؟ قال: لم يبلغ الشيب إلا قليلا"(٧٢)، والآخر: حديث حماد بن زيد، عن ثابت قال: سئل أنس عن خضاب النبي ﷺ فقال: إنه لم يبلغ ما يخضب، لو شئت أن أعد شمطاته في لحيته"(٧٣). وهذان الحديثان أصح سندًا، وأصرح دلالةً.

٢. وعن أبي رمثة التيمي قال:أتيت النبي ﷺ مع ابن لي، فقال: ابنك هذا؟ قلت: نعم، أشهد به، قال: لا يجني عليك، ولا تجني عليه. قال: ورأيت الشيب أحمر". قال أبو عيسى الترمذي: "هذا أحسن شيء في الباب وأَفْسَرُ؛ لأن الروايات الصحيحة أنه ﷺ لم يبلغ الشيب"(٧٤).

٣. أن ما رواه من حديث عبد الله بن موهب عن أم سلمة أنها أرته شعر النبي ﷺ أحمر"(٧٥)، وفي لفظ: "فأخرجت إلينا شعرا من شعر النبي ﷺ مخضوبا"(٧٦) يمكن تفسير الحمرة التي ظهرت في شعره عليه الصلاة والسلام بأنها ما علق بشعره من أثر الطيب. قال القرطبي: "المراد أنه كان إذا تطيّب يكون فيه دهن، فيه صفرة تخفي شيبه"(٧٧).

٤. ويؤيد ذلك ما رواه جابر بن سمرة ﷺ وقد سُئل عن شيب رسول الله ﷺ فقال: "كان إذا دَهَنَ رأسه لم يُرَ منه شيء، وإذا لم يدهن رُؤي منه شيء(٧٨)، وفي رواية: "لم يكن في رأس رسول الله ﷺ شيب إلا شعرات في مفرق رأسه، إذا ادّهن واراهن الدهن"(٧٩).

ثانيًا: باب ما ذُكر في الأسواق:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ابن حجر: "قوله: (باب ما ذكر في الأسواق) قال ابن بطال: "**وكأنه أشار إلى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع** وهو حديث أخرجه أحمد، والبزار، وصححه الحاكم من حديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: "أحب البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق"(٨٠).

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

قال الإمام أحمد: حدثنا أبو عامر، قال: حدثنا زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن جبير

ابن مطعم، عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: أي البقاع خير؟ قال: "لا أدري"، قال: فأي البقاع شر؟ قال: "لا أدري" قال: فأتاه جبريل عليه السلام، فقال له النبي ﷺ: "يا جبريل أي البقاع خير؟ "، قال: "لا أدري". قال: "أي البقاع شر"، قال: "لا أدري". قال: "سل ربك". قال: فانتفض جبريل انتفاضة كاد يصعق منها محمد ﷺ، فقال: ما أسأله عن شيء. فقال الله سبحانه لجبريل عليه السلام: سألك محمد: أي البقاع خير، فقلت لا أدري. وسألك أي البقاع شر فقلت: لا أدري، فأخبره أن خير البقاع المساجد، وأن شر البقاع الأسواق"(٨١).

وفي لفظ: أنّ رجلاً قال: يا رسول الله، أيّ البلدان أحبّ إلى الله؟ وأي البلدان أبغض إلى الله؟ قال "لا أدري حتى أسأل جبريل" فأتاه فأخبره أنّ أحبّ البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق"(٨٢).

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

حديث: "شر البقاع الأسواق" روي عن ابن عمر(٨٣)، وجبير بن مطعم(٨٤)، وأنس بن مالك(٨٥)، ولا يخلو طريق من نقد.

١- فأما حديث ابن عمر فيرويه جرير بن عبد الحميد، عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار به، وعطاء بن السائب رمي بالاختلاط وجرير بن عبد الحميد ممن روى عنه بعد الاختلاط(٨٦)، ويضاف إلى ذلك أن جريرًا وعطاء لم يُتابعا على روايتهما؛ فاجتمع إلى الاختلاط التفرد.

٢- وأما حديث جبير بن مطعم فيرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أَنَّ رَجُلًا، وهذا الحديث فيه علل، منها:

أ. الغرابة: قال البزار: "لا نعلمه يُروى عن جبير إلا بهذا الإسناد"(٨٧).

ب. مداره على عبد الله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف(٨٨)

ت. ضَعف زهير بن محمد التميمي، قَالَ البُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ: رَوَى عَنْهُ الشَّامِيُّوْنَ مَنَاكِيْرَ، وعَنْ يَحْيَى بنِ مَعِيْنٍ: خُرَاسَانِيٌّ، ضَعِيْفٌ، وَقَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: ثِقَةٌ، لَهُ أَغَالِيطُ"، وقال الذهبي: زهير ذو مناكير هذا منها، وابن عقيل فيه لين"(٨٩).

٣- وأما حديث أنس بن مالك(٩٠) فيرويه عبيد بن واقد عن عمارة الأزدي، عن محمد بن عبدالله به. فآفته عبيد ابن واقد. قال أبو حاتم: ضعيف، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

ثالثًا: باب ما ذُكر في الحجر الأسود:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ابن حجر: "أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر، وقوله: لا تضر ولا تنفع وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك"(٩١).

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

وردت أحاديث عدة في الحجر الأسود سواء في بيان أصله، ولونه، وفضله، وغير ذلك من الروايات والآثار؛ ولذلك

فإن الحديث المقصود من الترجمة ليس حديثًا بعينه، بل المقصود المرويات الواردة في باب الحجر الأسود.

وهذا ظاهر تصرف شراح الأحاديث؛ فابن حجر ذكر عددا منها، ولا يخلو أثر منها من ضعف، ولا يسلم واحد منها من مقال، منها:

١. حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا: "إِنَّ الْحَجَرَ وَالْمَقَامَ يَاقُوتَتَانِ مِنْ يَاقُوتِ الْجَنَّةِ طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَضَاءَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ"(٩٢).

٢. وحديث ابن عباس مرفوعا: "نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ..."(٩٣).

٣. وحديث أنس مرفوعاً:" الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ حجار الْجَنَّةِ"(٩٤).

- **دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:**

١- فحديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا:" إِنَّ الْحَجَرَ وَالْمَقَامَ يَاقُوتَتَانِ...". قال أبو عيسى الترمذي عقبه: "هذا حديث يروى عن عبد الله بن عمرو موقوفا قوله، وفيه عن أنس أيضًا وهو حديث غريب"((٩٥)، وقال ابن خزيمة:"هذا الحديث لم يسنده أحد أعلمه من حديث الزهري"(٩٦)، وقال ابن حجر:"في إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف"(٩٧).

٢- وحديث قتادة عن أنس مرفوعاً: " الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ حجار الْجَنَّةِ"، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه عمر بن إبراهيم عن قتادة عن أنس عن النبي فقال: "الحجر الأسود من حجارة الجنة"، قال أبي: أخطأ عمر بن إبراهيم ورواه شعبة وعمرو بن الحارث المصري عن قتادة عن أنس موقوفاً" (٩٨)، وأعله الدارقطني بالوقف فقد سُئِل عَن حَديث قتادة عن أنس فقال: يرويه عمر بن إبراهيم العبدي عن قتادة عن أنس مَرفوعًا. ورواه غندر، عن شعبة مَوقوفًا. وهو الصواب"(٩٩).

٣- وحديث جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا: "نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ". قال ابن حجر: "فيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط، وجرير ممن سمع منه بعد اختلاطه"(١٠٠).

رابعًا: باب ما يذكر في بيع الطعام والحُكرة:

- **كلام العلماء الدال على الحديث المقصود بالانتقاد:**

قال ابن حجر: "قوله: (باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة)... وليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر كما قال الإسماعيلي، وكأن المصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام إلى الرحال، ومنع بيع الطعام قبل استيفائه، فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يؤول إليه، وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعا: "لا يحتكِرُ إلَّا خاطِئٌ"(١٠١).

- **نص الحديث المراد نقده بناء على الترجمة:**

قال الإمام أبو داود: حدثنا يونس، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شعبة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن عبد الله بن نضلة، قال: قال النبي ﷺ: "لا يحتكِرُ إلَّا خاطِئٌ"(١٠٢).

دراسة الحديث وبيان رجحان رأي البخاري:

حديث معمر بن عبد الله بن أبي معمر رواه جماعة من طرق عن سعيد بن المسيب، والذي يظهر من تصرف الإمام البخاري الذهاب إلى عدم صحة هذا الحديث، ويدل على ذلك ما يأتي:

١- أنه روي في ذم الاحتكار والنهي عنه أحاديث كثيرة، لا يصح منها شيء؛ ولذلك لم يورد البخاري حديثا واحدا منها، مع حاجته لتقريره، واكتفى بالترجمة لما يدل على معنى الحكرة حتى أن الحافظ الإسماعيلي قال عقب الترجمة: "ليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر"(١٠٣).

٢- أن هذا الحديث من أفراد مسلم، وقد انتقد عدد من العلماء بعض ما انفرد به الإمام مسلم في صحيحه.

٣- أن الإمام مسلمًا نفسَه أخرج هذا الحديث من ثلاثة طرق، اثنتان منهما موصولة والثالثة مقطوعة! أما الرواية الأولى فأخرجها من حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب... وفيه أن معمرا قال: قال رسول الله ﷺ: "من احتكر فهو خاطئ" فقيل لسعيد: فإنك تحتكر قال سعيد: إن معمرا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر. فكأنه يشير إلى علة فيه –على الأقل– من العمل به؛ لأن راوي الحديث عمل بخلاف ما روى. وأما الرواية الثانية فهي من طريق محمد بن عجلان عن سعيد به، ومحمد بن عجلان يقال فيه: صدوق. وأما الرواية الثالثة فقد رواها عمن لم يسمهم فقال: حدثني بعض أصحابنا عن عمر بن عون... الحديث. قال القاضي عياض: "هذا الحديث مقطوع الإسناد"(١٠٤).

٤- أن معمرًا راوي الحديث وهو ابن عبد الله بن نضلة ليس له إلا حديثان هذا أحدهما وهو مما تعم به البلوى، ويجري به تعامل الناس ثم ينفرد به دون غيره من مشاهير الصحابة المعروفين بالرواية! فهذا مما يثير ريبة وشكًا في ثبوت الحديث.

٥- وسئل الدارقطني عن حديث معمر بن عبد الله بن نضلة العدوي، عن النبي ﷺ لا يحتكر إلا خاطئ. فقال: "يرويه سعيد بن المسيب واختلف عنه فرواه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه فرواه سليمان بن بلال، ويحيى بن سعيد الأموي، وسفيان الثوري، عن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن معمر، عن النبي ﷺ وخالفهم حماد بن سلمة، من رواية مؤمل بن إسماعيل عنه؛ فرواه عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن معمر، ووهم في ذكر الزهري .ورواه يحيى القطان، عن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن معمر موقوفا، ورفعه صحيح عنه"(١٠٥).

٦- روى الطبراني بسنده عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن المسيب، عن معمر، عن رجل، من قريش، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحتكِرُ إلَّا خاطِئٌ "(١٠٦).

٧- ورواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ"(١٠٧).

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

١. شكلت التراجم الواردة بصيغة التمريض ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث؛ حيث زاد عددها على نيفٍ وأربعين ترجمةً موزعة في كتب الجامع الصحيح.
٢. لا تخلو ترجمة وردت بصيغة التمريض من إشارة –بطريقة أو بأخرى– إلى نقد حديث والتنبيه على ضعفه.
٣. صرح الحافظ ابن حجر في عدة مواضع في الأبواب الواردة بصيغة التمريض إلى مقصود الإمام البخاري من نقد حديث ما أو تضعيف أو معين غير واضح المقصود منه.
٤. تعد صيغ التمريض لا سيما لفظ: (ما قيل)، و(ما يُذكر) من أساليب النقد الخفي التي استعملها البخاري في رد بعض الأحاديث.
٥. اقتصر استخدام صيغ التمريض بلفظ: (ما قيل)، و(ما يُذكر) في تراجم الأبواب.
٦. احتملت صيغ التمريض دلالات فقهية عبرت بطريقة أو أخرى عن الاختيارات الفقهية عند الإمام البخاري.

الهوامش:

(١) يقول جونوثن براون عن البخاري: "إن صحيح البخاري لم يكن مجرد جمع أحاديث، بل كان تعبيرًا هائلاً عن رؤية البخاري للشريعة الإسلامية والعقيدة، مدعومة بالأحاديث التي شعر المؤلف أنها تلبي أكثر معايير الأصالة صرامة" ص٣٢.

Brown ،Jonathan A.C. ،Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World ، Journal of Qur'anic Studies ،Volume 12, Issue 1-2 Oct 2010 ،Edinburgh University Press. Oxford: One World, 2009.

(٢) ينظر: مادة (مرض)، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، **العين**، المحقق: مهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، ١٤٣١هـ، (ط١)، ج٧، ص٤٠، محمد بن مكرم، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ، (ط٣)، ج٧، ص٢٣٢

(٣) أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩م، ج١، ص١١١.

(٤) ينظر: للاستزادة: **عناية البخاري بآثار الصحابة في تراجم صحيحه**، محمد عيد الصاحب، وإسراء مصطفي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد ١٥، عدد ٢ لسنة ٢٠١٩، ص١٢٥.

(٥) ينظر: ملحق (١) في آخر الدراسة.

(٦) أحمد بن علي الخطيب(ت ٤٦٣هـ) مقدمة التحقيق لكتاب **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ، ج١، ص١٤.

(٧) شهاب الدين أحمد القسطلاني، (ت ٩٢٣)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ، ج١، ص٣٦.

(٨) عبد الرحمن السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: الفاريابي، الرياض، دار طيبة، ج١، ص٣٥٠.

(٩) ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، محب الدين الخطيب، مصر، المكتبة السلفية، (ط١)، ١٣٨٠هـ ص٦٠.

(١٠) محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، المحقق: مصطفى البغا، دمشق، دار ابن كثير، (ط٥)، ١٤١٤هـ، كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم، رقم(٥٧٣٧).

(١١) ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، ص١٨.

(١٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الذبائح والصيد، باب، ذبائح أهل الكتاب وشحومها، رقم(٢٢).

(١٣) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج٩، ص٦٣٧.

(١٤) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج٤، ص٣١٧.

(١٥) سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، **مسند أبي داود الطيالسي**، المحقق: محمدعبد المحسن، مصر، دار هجر، ١٤١٩هـ، (ط١)، رقم(٢٥٧٤).أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، **المسند**، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة، محمد بن ماجة القزويني (ت٢٧٣هـ)، **السنن**، تحقيق: المحقق: شعيب الأرنؤوط، لبنان، دار الرسالة، ٢٠٠٩م، (ط١)، كتاب التجارات، باب الصناعات، رقم (٢١٥٢) محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المحقق: محمود زايد، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦ ج٢، ص٢٠٥، عبد الله بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المحقق: عادل عبد الموجود، علي معوض، ٢٠١٠م، (ط١)، ج٦، ص٢٢٨٨.أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، كتاب الشهادات، باب ما جاء في أكذب الناس، رقم(٤١٦).

(١٦) انظر: ترجمته: الحافظ المزي، يوسف بن عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المحقق: بشار معروف، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، ج٢٣، ص١٦٤.

(١٧) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٣، ص١٦٧.

(١٨) أحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، **العلل ومعرفة الرجال**، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢هـ، (ط٢)، ج٢، ص٨٣.

(١٩) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٣١٧.

(٢٠) زين الدين محمد المناوي، (ت١٠٣١هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ، (ط١)، ج٤، ص٤٢١

(٢١) ابن قيم الجوزية، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، المحقق:يحيى الثمالي، جده، مجمع الفقه الإسلامي، ١٤٢٨هـ، (ط١)، ص٥٢.

(٢٢) عبد الرحمن بن الجوزي، **العلل المتناهية**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ط١، ج٢، ص٦٠٤.

(٢٣) سليمان بن الأشعث، أبو داود(٢٧٥هـ)، **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين، لبنان، دار الفكر، ١٤١٠هـ كتاب اللباس، بابٌ في لباس الشهرة، رقم(٤٠٣١).

(٢٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٦، ص٩٨.

(٢٥) ابن حنبل، **المسند**، رقم (٥١١٤). وعبد الحميد بن حميد، (ت٢٤٩هـ)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، المحقق: صبحي السامرائي القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٠٤هـ، (ط١)، رقم (٨٤٨). عبد الله بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، **المصنف في الأحاديث والآثار**، المحقق: سعد الشثري، الرياض، ١٤٣٦هـ، (ط١)، ج١٨، ص٣٤١، رقم (٣٥٢٢٦)، سليمان بن أحمد، الطبراني

(ت٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، المحقق: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، رقم (٢١٦). أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، **شعب الإيمان**، المحقق: عبد العلي حامد، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ، (ط١)، رقم (١١٩٩).

(٢٦) أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (ط١)، رقم(٢٣١).

(٢٧)الطبراني، **المعجم الكبير**، رقم(١٤١١٠).

(٢٨) ابن أبي شيبة، **المصنف**، ج١١، ص٦٨، رقم(٢٠٥٨٧).

(٢٩) محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، **مسند الشهاب القضاعي**، المحقق: حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ، ط(٢)، ج١، ص٢٤٤، رقم(٣٩٠).

(٣٠) شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، **المقاصد الحسنة**، تحقيق: عبد المعطي البكور، دمشق، دار الميمنة، ٢٠١٧م، (ط١)، ص٤٠٧.

(٣١) عبد الرحمن الرازي (ت ٣٢٧هـ)، **علل ابن أبي حاتم**، تحقيق: سعد بن عبد الله، الرياض، مؤسسة الجريسي، ١٤٢٧هـ، (ط١)، ج٣، ص٣٨٨.

(٣٢) عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي، الزاهد، انظر: المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج١٧، ص١٢، رقم الترجمة(٣٧٧٥).

(٣٣) عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦)، **مختصر سنن أبي داود**، تحقيق: محمد حلّاق، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٣١هـ، (ط١)، ج٣، ص٢٤.

(٣٤) بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، المحقق: مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص١٠٢.

(٣٥) محمد الحوت (ت ١٢٧٧هـ)، **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، المحقق: مصطفى عطا، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، (ط١)، ص٨٢.

(٣٦) جعفر محمد العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، المحقق: عبد المعطي قلعجي، بيروت، لبنان، دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ج٢، ص٣٢٦.

(٣٧) سراج الدين ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، **مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي**، تحقيق: عبد الله اللحيدان، الرياض دَار العاصِمَة، ١٤١١هـ، (ط١)، ج٢، ٥٨٤.

(٣٨)شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، **الكاشف**، المحقق: محمد عوامة، جدة، دار القبلة، ١٤١٣هـ، (ط١)، ج١، ص٦٢٣.

(٣٩) جمال الدين الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، الرياض، دار ابن خزيمة، ١٤١٤هـ، (ط١)، ج١، ص٢٩٢.

(٤٠) أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، المحقق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص٣٣٧.

(٤١) محمد بن حبان (ت ٣٤٥هـ)، **الثقات**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م، (ط١)، ج٩، ص١٣٧.

(٤٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٢، ص٥٢١.

(٤٣) أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المحقق: شعيب الأرنؤوط بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ،

(ط١)، رقم(٢٤٤٧٢)، أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، (ط١)، كتاب الصلاة، ذكر الاختلاف على عائشة في عدد صلاة الخسوف، رقم (٥٠٨). محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، **صحيح ابن حبان**، ذِكْرُ النَّوْعِ الثَّانِي مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ رقم(٧٠٩٥)، . المحقق: محمد سونمز، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٣٣ هـ، (ط١)، ج٧، ص٦٠٦.

(٤٤) أحمد بن تيمية، **مجموع الفتاوى**، جمع: عبد الرحمن محمد، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد، ٢٠٠٤م، (ط١)، ج١٨، ص٧٣.

(٤٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ج ٢، ص٥٢١.

(٤٦) ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: بشار معروف، لندن، مؤسسة الفرقان، ٢٠١٧م، (ط١)، ج٣، ص٦٥.

(٤٧) ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، **زاد المعاد في هَدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ (ط١)، ج١، ص٤٣٧..

(٤٨) ابن عبد البر، **التمهيد**، ج٣، ص٦٥.

(٤٩) زين الدين بن رجب (ت ٧٩٥هـ) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمود عبد المقصود، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء، ١٤١٧هـ، (ط١)، ج٩، ص٢٤٤.

(٥٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٥، ص٢٦٢.

(٥١) ابن حنبل، **المسند**، ج٦، ص٤١٦، رقم (٣٨٧٠). محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ) **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب، كتاب الفتن، باب التثبت في الفتنة، رقم(٣٩٥٩). محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، **الأدب المفرد**، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٧٩هـ، (ط٢)رقم (١٠٤٩)، أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٢هـ)، **مسند البزار**، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨م، (ط١)، رقم ٣٤٠٧، أحمد بن محمد الطحاوي(ت٣٢١هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: الأرنؤوط، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج٤، ص٢٦٣، الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ، (ط١)، ج٤، ص٤٤٥، أحمد بن عبد الله الأصبهاني(ت٤٣٠هـ) **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل العزازي، الرياض، دار الوطن، ١٩٩٨ م، (ط١)، (٤٤٩٩).

(٥٢) ينظر للتوسع في تعيين الراوي عن طارق بن شهاب أهو سيار أبو الحكم أو سيار أبوحمزة، صالح الصياح، **القول الراجح في تعيين "سيار" الراوي عن طارق بن شهاب**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة، عدد(٨٥)، ٢٠٢١م، ص٤٢٣.

(٥٣) علي بن محمد بن القطان (ت٦٢٨هـ)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨ هـ، (ط١)، ج٤، ص٥٥٠.

(٥٤) ابن حنبل (ت٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، المحقق: وصي الله عباس، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢هـ، (ط٢)، ج٢، ص١٠.

(٥٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، رقم الترجمة (٢٧١٩).

(٥٦) البزار، **مسند البزار**، رقم(٣٤٠٧).

(٥٧) علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الرياض، دار طيبة، الرياض. ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج٥، ص ١١٦.

(٥٨) النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب العمرى، باب العمرى للوارث، رقم(٣٧١١). ورقم(٣٧٢٨).

(٥٩) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٥، ص٢٤٠.

(٦٠) النسائي، **السنن الكبرى**، رقم(٣٧٢٨).

(٦١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الهبة، باب ما قيل في العمرى والرقبى، رقم(٢٦٤١).

(٦٢) المصدر السابق، رقم (٢٦٤٢).

(٦٣) النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب العمرى، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر في العمرى، رقم (٦٥٢٩)، ابن حنبل، **المسند**، رقم (٤٩٠٦)، وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، أبواب الهبات، باب الرجوع في الهبة، رقم (٢٣٨٢)، الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، رقم (٥٤٥٢).

(٦٤) تم تخريجه ص٩.

(٦٥) عمر ابن الملقن، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، سوريا، دار النوادر، ١٤٩٢، (ط١)، ج١٦، ص٤٢٠.

(٦٦) عبد الرحمن المعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تحقيق: علي محمد وآخرون، مكة، دار عالم الفوائد، ١٤٣٤، (ط١)، ص٨٦٥.

(٦٧) يقصد حديث أنس: "رأيت شعر رسول الله ﷺ مخضوبا"، الترمذي، **الشمائل المحمدية**، رقم(٤٨).

(٦٨) يقصد الإمام الترمذي.

(٦٩) نور الدين الملا القاري(١٠١٤هـ)**جمع الوسائل في شرح الشمائل**، مصر، المطبعة الشرفية، ج١، ص١٠١.

(٧٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٠، ص٣٥٤.

(٧١) محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، **الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية**، المحقق: سيد الجليمي، مكة المكرمة، المكتبة التجارية، ١٤٢٣هـ، ط١، رقم(٤٨).

(٧٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب اللباس، باب ما يذكر في الشيب، رقم(٥٨٩٤).

(٧٣) المصدر السابق، رقم(٥٨٩٥).

(٧٤) الترمذي، **الشمائل المحمدية**، ص٦٠.

(٧٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب اللباس، باب ما يذكر في الشيب، رقم(٥٨٩٦).

(٧٦) المصدر السابق، رقم (٥٨٩٧).

(٧٧) محمد الزرقاني (ت١١٢٢هـ)، **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، (ط١)، ج٥، ص٥٠٣.

(٧٨) مسلم، **صحيح مسلم**، باب شيبه ﷺ، رقم (٢٣٤٤)، وأبو داود، **سنن أبي داود**، رقم(٧٩٩)، والترمذي، **مختصر الشمائل**، باب ما جاء في شيبه ﷺ، رقم(٣٢)، والنسائي، **سنن النسائي**، باب الدهن، رقم(٥٤١١).

(٧٩) الترمذي، **مختصر الشمائل**، رقم(٣٢)، والبغوي، **شرح السنة**، باب شيبه وخضابه ﷺ، رقم(٣٦٥٥).

(٨٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤ج، ص٢٢٩.

(٨١) ابن حنبل، **المسند**، ج٤، ص٨١.

(٨٢) البزار، **مسند البزار**، رقم(٣٤٣٠).

(٨٣) الحاكم، **المستدرك**، كتاب البيوع، حديث حبيب بن أبي ثابت، رقم(٣٠٣)، والبيهقي، **السنن الكبرى**، باب فضل المساجد، رقم(٤٩٨٤).

(٨٤) ابن حنبل، **المسند**، ج٤، ص٨١، ابن حبان، **صحيح ابن حبان**، ذكر البيان بأن خير البقاع في الدنيا المساجد، رقم (١٥٩٩)، نور الدين الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ، رقم(٦٣٢٥).

(٨٥) سليمان بن أحمد، الطبراني(ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق عوض الله، القاهرة، دار الحرمين، رقم(٧١٤٠).

(٨٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤ج، ص٢٢٩.

(٨٧) البزار، **مسند البزار**، رقم(٣٤٣٠).

(٨٨) قال أبو حاتم: لين الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** ج٥، ص١٥٣، وقال أحمد: منكر الحديث، أحمد بن حنبل الشيباني، **كتاب بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، تحقيق وصي الله عباس، الرياض، دار الراية، ١٩٨٩م، (ط)، ١(١٢٤٦).

(٨٩) البخاري، **التاريخ الكبير**، ٤ج، ص٣٨٨، يحيى بن معين (ت٢٣٣)، **التاريخ**، رواية الدوري، تحقيق: أحمد سيف، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمى، ١٣٩٩ هـ، (ط١)، ج ٢، ص١٧٦، محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ) **الضّعفاء الكبير**، عبد المعطي أمين، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ص٧٤، الذهبي (ت٧٤٨هـ) **ديوان الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة، ١٣٨٧هـ، (ط٢)، ص٢٢٦.

(٩٠) الطبراني، **المعجم الأوسط**، رقم(٧١٤٠).

(٩١) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٣، ص٤٦٢.

(٩٢) ابن حنبل، **المسند**، رقم (٧٠٠٨)، والترمذي، **سنن الترمذي**، كتاب الحج، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود، رقم (٨٩٣).

(٩٣) البغوي، **شرح السنة**، باب استلام الركنين اليمانيين، رقم(١٩٠٦).

(٩٤) الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، رقم(٢٥٢٧).

(٩٥) الترمذي **سنن الترمذي**، كتاب الحج، باب: ما جاء في فضل الحجر الأسود(٨٩٣).

(٩٦) محمد بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، **صحيح ابن خزيمة**، كتاب المناسك، بَابُ صِفَةِ الرُّكْنِ وَالْمَقَام، حققه: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، ج٤، ص٢١٩.

(٩٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٣، ص٤٢٦.

(٩٨) ابن أبي حاتم، **العلل**، ج١، ص٢٢١.

(٩٩) الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، رقم(٢٥٢٧).

(١٠٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٣، ص٤٦٢.

(١٠١) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٣٤٧.

(١٠٢) أبو داود الطيالسي، **مسند أبي داود**، باب حديث معمر بن عبد الله، رقم(١٢٨٠). مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساقاة، باب تحريم الإحتكار في الأقوات، رقم(١٦٠٥)، وأبو داود، **السنن**، كتاب البيوع، باب في النهي عن الحكرة، رقم(٣٤٤٧)، وابن ماجة، **السنن**، كتاب التجارات، باب الحكرة رقم(٢١٥٤)، والدارمي، **السنن**، كتاب البيوع، باب في النهي عن الاحتكار، ج٢، ص٢٨٤. والترمذي، **السنن**، كتاب البيوع، باب ما جاء في الاحتكار، رقم(١٢٦٧)، والطبراني، **المعجم**

الكبير، رقم(١٠٩٢)، والبيهقي، **السنن**، كتاب البيوع، باب ما جاء في الاحتكار، ج٦، ص٢٩.

(١٠٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٣٤٧.

(١٠٤)عمر بن بدر(ت ٦٢٢هـ)، **المغني عن الحفظ والكتاب**، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، (ط١)، ج٢، ص٥١٩.

(١٠٥) الدارقطني، **العلل**، ج١٤، ص٥٧.

(١٠٦) الطبراني، **المعجم الكبير**، رقم(١٠٩٢).

(١٠٧) عبد الرزاق، المصنف، رقم(١٤٨٨٩)، ابن أبي شيبة، **المصنف**، رقم(٢١٦٠٥). قال محقق الكتاب الشثري: "منقطع حكمًا؛ ابن إسحاق مدلس". الشثري، سعد ناصر عبد العزيز، مختصر صحيح البخاري، الرياض، دار إشبيليا، (ط١)، ١٤٢٣هـ.

المصادر والمراجع:

- ابن أبي شيبة، عبد الله(ت٢٣٥هـ)، **المصنف في الأحاديث والآثار**، المحقق: سعد الشثري، الرياض، كنوز أشبيليا، ١٤٣٦هـ
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **العلل المتناهية**، تحقيق: خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ط١.
- ابن المبارك، عبد الله المروزي(ت١٨١هـ) **الزهد**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.
- ابن الملقن، عمر بن علي(ت ٨٠٤ هـ)، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، سوريا، دار النوادر، ١٤٢٩هـ، (ط١).
- ابن تيمية، أحمد، **مجموع الفتاوى**، جمع: عبد الرحمن بن محمد، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد، ٢٠٠٤م، (ط١).
- ابن حزم، علي بن أحمد(ت ٤٥٦هـ)، **المُحلَّى بالآثار**، المحقق: عبد الغفار البنداري، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ، (ط١).
- ابن حنبل، أحمد(ت٢٤١هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، (ط١).
- ـــــــ، **العلل ومعرفة الرجال**، المحقق: وصي الله عباس، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢ هـ، (ط٢).
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق(ت٣١١هـ)، **صحيح ابن خزيمة**، حققه:محمد الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي.
- ابن معين، يحيى(ت٢٣٣)، **التاريخ**، تحقيق: أحمد سيف، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمى، ١٣٩٩ هـ، (ط١).
- ابن منظور، محمد بن مكرم(ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، (ط٣)، ١٤١٤ هـ.
- ابن منيع، محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م، (ط١).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، (٢٧٥هـ)، **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين، لبنان، دار الفكر، ١٤١٠هـ.
- الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ) **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل العزازي، الرياض، دار الوطن، ١٩٩٨م، (ط١).
- آل عيد، ياسر بن محمد، فضل **الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود**، الدمام، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٣٤هـ، (ط١).
- البخاري، محمد بن إسماعيل(ت ٢٥٦هـ)، **الأدب المفرد**، المحقق: محمد عبد الباقي، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٧٩هـ.
- ـــــــــ، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، (ط١).
- Brown, Jonathan A.C., Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World, Journal of Qur'anic Studies, Volume 12, Issue 1-2 Oct 2010, Edinburgh University Press. Oxford: One World, 2009.
- البزار، أحمد بن عمرو(ت٢٩٢هـ)، **مسند البزار**، المحقق: محفوظ الرحمن، المدينة المنورة، مكتبة العلوم، ١٩٨٨ م، (ط١).
- البستي، محمد بن حبان(ت٣٥٤هـ) **المجروحين من المحدثين والضعفاء** المحقق: محمود زايد، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦م.

- ـــــــــ، **صحيح ابن حبان**، المحقق: محمد سونمز، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٣٣هـ، (ط١).
- ـــــــــ، **الثقات**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م، (ط١).
- البشابشة، أحمد بدري، التضعيف الإشاري عند البخاري في ضوء تراجم الجامع الصحيح، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، مجلد١٢، العدد (٣)، عام ٢٠١٦م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين(ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، المحقق: محمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، (ط٣).
- الترمذي، محمد بن عيسى(ت٢٩٧)، **الشمائل المحمدية**، المحقق: سيد الجليمي، مكة المكرمة، المكتبة التجارية، ١٤٢٣هـ.
- الجرجاني، عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المحقق: عادل عبد الموجود، ٢٠١٠م، (ط١).
- الحنبلي، عبد الرحمن بن رجب(ت٧٩٥هـ) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمود عبد المقصود، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء، ١٤١٧هـ، (ط١).
- الحوت، محمد بن محمد (ت ١٢٧٧هـ)، **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، المحقق: مصطفى عطا، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، (ط١).
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت ٤٦٣هـ) **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ـــــــ، **تلخيص المتشابه فِي الرسم**" تحقيق: سُكينة الشهابي، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة ١٩٨٥ م، (ط١).
- الدارقطني، علي بن عمر(ت٣٨٥)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ.
- ـــــــ**المؤتلف والمختلف**"، تحقيق: موفق عبد الله، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م، (ط١).
- الذهبي، محمد بن أحمد(ت ٧٤٨هـ) **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، تحقيق: حماد الأنصاري، مكة، مكتبة النهضة الحديث، ١٣٨٧هـ، (ط٢).
- الرازي، ابن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ)، **علل ابن أبي حاتم**، تحقيق: سعد الحميد، الرياض، مؤسسة الجريسي، ١٤٢٧هـ، (ط١).
- السيوطي، عبد الرحمن، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة، الرياض، دار طيبة.
- الشرعة، ناصر إبراهيم، معالم الفكر التربوي عند الإمام البخاري من خلال تراجم أبواب كتاب العلم في صحيحه، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، م١١ ع٤، ٢٠١٤م.
- الصاحب، محمد عيد، وإسراء مصطفي، عناية البخاري بآثار الصحابة في تراجم صحيحه، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، المجلد ١٥، عدد ٢ لسنة ٢٠١٩م.
- الصياح، صالح عبدالله، القول **الراجح في تعيين** "**سيار**" **الراوي عن طارق بن شهاب**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية، عدد(٨٥)، ٢٠٢١م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد(ت٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، المحقق: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- الطحاوي، أحمد بن محمد(ت ٣٢١هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (ط١).
- الطيالسي، سليمان بن داود(ت٢٠٤هـ)، **مسند أبي داود الطيالسي**، المحقق: محمدعبد المحسن، دار هجر، ١٤١٩هـ، (ط١).
- العسقلاني، ابن حجر(المتوفى:٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩م.

- ـــــــ، **تقريب التهذيب**، المحقق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ١٩٨٦م، (ط١).
- العقيلي، محمد بن عمرو(ت٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، المحقق: عبد المعطي أمين، المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ، (ط١).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ)، **العين**، المحقق: مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، (ط١)، ١٤٣١هـ.
- القزويني، محمد بن يزيد(ت٢٧٣هـ) **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- القسطلاني، شهاب الدين أحمد، (ت ٩٢٣)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ.
- المزي؛ يوسف بن عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المحقق: بشار معروف، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- الملا القاري، علي بن سلطان (ت ١٠١٤هـ)**جمع الوسائل في شرح الشمائل**، مصر، المطبعة الشرفية، (د.ط.ت).
- المناوي، زين الدين (ت ١٠٣١هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٥٦هـ، (ط١).
- المنذري، عبد العظيم (ت ٦٥٦هـ)، **مختصر سنن أبي داود**، تحقيق: محمد حلّاق، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٣١هـ، (ط١).
- النسائي، أحمد بن شعيب(ت٣٠٣هـ) **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، (ط١).
- الهاشمي، عبد الحق، **عادات البخاري في صحيحه**، تحقيق: محمد العجمي، مكتب الشؤون الفنية، ٢٠٠٧م،

References:

- Ibn Abī Shaybah, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad (t235h), al-Kitāb al-muṣannaf fī al-aḥādīth wa-al-āthār, al-muḥaqqiq : Saʻd al-Shithrī, al-Riyāḍ, Dār Kunūz Ishbīliyā, 1436h.
- Ibn al-Jawzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī, al-ʻilal al-mutanāhiyah, taḥqīq : khlyl almys, byrwt, Dār alktb al-ʻIlmīyah, 1403h, (Ṭ1)
- Ibn al-Mubārak, ʻAbd Allāh al-Marwazī (t181h) al-zuhd, taḥqīq : Ḥabīb al-Raḥmān al-Aʻẓamī, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
- Ibn al-Mulaqqin, ʻUmar ibn ʻAlī, āltwḍyḥ lshrḥ āljām‘ ālṣḥyḥ, Sūriyā, Dār al-Nawādir, 1429h,
- Ibn Taymīyah, Aḥmad, Majmū‘ al-Fatāwá, jam‘ : ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, al-Madīnah al-Munawwarah, Majma‘ al-Malik Fahd, 2004m, (Ṭ1).
- Ibn Ḥazm, ʻAlī ibn Aḥmad (t 456h), almuḥllá wa-al-āthār, al-muḥaqqiq : ʻAbd al-Ghaffār al-Bindārī, Bayrūt, Dār al-Fikr, 1405h, (Ṭ1).
- Ibn Ḥanbal, Aḥmad (t241h), Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, al-muḥaqqiq : Shuʻayb al-Arna’ūṭ, wa-ākharūn, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1421h, (Ṭ1).
- ———, al-ʻilal wa-maʻrifat al-rijāl, al-muḥaqqiq: Waṣī Allāh ʻAbbās, al-Riyāḍ, Dār al-Khānī, 1422 H, (ṭ2).
- Ibn Khuzaymah, Muḥammad ibn Isḥāq (t311h), Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah, ḥaqqaqahu : Muḥammad al-Aʻẓamī, Bayrūt, al-Maktab al-Islāmī.
- Ibn mʻyn, Yaḥyá (t233), āltārykh, riwāyah aldwrá, taḥqīq : Aḥmad Sayf, Jāmiʻat Umm al-Qurá, Markaz al-Baḥth al-ʻIlmī, 1399 H, (Ṭ1).
- Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram (711h), Lisān al-ʻArab, Bayrūt, Dār Ṣādir, (ṭ3),1414
- Ibn Manīʻ, Muḥammad ibn Saʻd, al-Ṭabaqāt al-Kubrá, taḥqīq : Muḥammad ʻAbd al-Qādir ʻAṭā, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1990m, (Ṭ1).
- Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʻath, (275h), al-sunan, taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn, Lubnān, Dār al-Fikr, 1410h.

- al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn ʻAbd Allāh (t430h) maʻrifat al-ṣaḥābah, taḥqīq : ʻĀdil alʻzāzy, al-Riyāḍ, Dār al-waṭan, 1998M, (Ṭ1).
- Āl ʻĪd, Yāsir ibn Muḥammad, Faḍl al-Raḥīm al-Wadūd takhrīj Sunan Abī Dāwūd, al-Dammām, al-Saʻūdīyah, Dār Ibn al-Jawzī, 1434h, (Ṭ1).
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl (t 256h), al-adab al-mufrad, al-muḥaqqiq : Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, al-Qāhirah, al-Maṭbaʻah al-Salafīyah, 1379h, (ṭ2).
- ————, al-tārīkh al-kabīr, Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah, Ḥaydar Ābād – aldkn, (Ṭ1).
- Brown, Jonathan A. C., Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World, Journal of Qur' anic Studies, Volume 12, Issue 1-2 Oct 2010, Edinburgh University Press. Oxford: One World, 2009.
- al-Bazzār, Aḥmad ibn ʻAmr (t292h), Musnad al-Bazzār, al-muḥaqqiq : Maḥfūẓ al-Raḥmān, al-Madīnah al-Munawwarah, Maktabat al-ʻUlūm wa-al-Ḥikam, 1988 M, (Ṭ1).
- al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān (t354h) al-majrūḥīn min al-muḥaddithīn wa-al-ḍuʻafā' wa-al-matrūkīn, al-muḥaqqiq : Maḥmūd Zāyid, Ḥalab, Dār al-Waʻy, 1396m.
- ————, Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān, al-muḥaqqiq : Muḥammad swnmz, Bayrūt, Dār Ibn Ḥazm, 1433h, (Ṭ1).
- ————, al-thiqāt, al-Hind, Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah, 1973m, (Ṭ1).
- Albshābshh, Aḥmad Badrī, altḍʻyf al-ishārī ʻinda al-Bukhārī fī ḍaw' tarājim al-Jāmiʻ al-ṣaḥīḥ, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmiʻat Āl al-Bayt, mjld12, al-ʻadad (3), ʻām 2016m.
- al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-ḥissī (t458h), al-sunan al-Kubrá, al-muḥaqqiq : Muḥammad ʻAṭā, Bayrūt – Lubnān, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1424h, (ṭ3).
- al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʻĪsá (t 279h), al-Shamā'il al-Muḥammadīyah wālkhṣā'l al-muṣṭafawīyah, al-muḥaqqiq : Sayyid al-Jalīmī, Makkah al-Mukarramah, al-Maktabah al-Tijārīyah, 1423h, Ṭ1.
- al-Jurjānī, ʻAbd Allāh ibn ʻAdī, al-kāmil fī ḍuʻafā' al-rijāl, al-muḥaqqiq : ʻĀdil ʻAbd al-Mawjūd, 2010m, (Ṭ1).
- al-Ḥanbalī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Rajab (t795h) Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq : Maḥmūd ʻAbd al-Maqṣūd, al-Madīnah al-Nabawīyah, Maktabat al-Ghurabā', 1417h, (Ṭ1).
- al-Ḥūt, Muḥammad ibn Muḥammad (t 1277h), asná al-maṭālib fī aḥādīth mukhtalifah al-marātib, al-muḥaqqiq : Muṣṭafá ʻAṭā, Bayrūt, Lubnān, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1418h, (Ṭ1).
- al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʻAlī (t 463h) Muwaḍḍiḥ awhām al-jamʻ wa-al-tafrīq, taḥqīq : al-Muʻallimī al-Yamānī, Dār al-Fikr al-Islāmī, ṭ2, 1405h.
- ————, Talkhīṣ ālmtshābh fī al-Rasm "taḥqīq : sukynh al-Shihābī, Dimashq, Ṭalās lil-Dirāsāt wa-al-Tarjamah 1985 M, (Ṭ1).
- al-Dāraquṭnī, ʻAlī ibn ʻUmar (t 385 H), al-ʻilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah, taḥqīq : Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, al-Riyāḍ, Dār Ṭaybah, 1405h.
- ———— al-Mu'talif wālmkhtlf ", taḥqīq : Muwaffaq ibn ʻAbd Allāh, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1406 H-1986m, (Ṭ1).
- al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad (t 748h) Dīwān al-ḍuʻafā' wa-al-matrūkīn wa-khalq min almjhwlyn, taḥqīq : Ḥammād al-Anṣārī, Makkah, Maktabat al-Nahḍah al-ḥadīth, 1387h, (ṭ2).
- al-Zaylaʻī, Jamāl al-Dīn ʻAbd Allāh (t762h), takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqiʻah fī tafsīr al-Kashshāf lil-Zamakhsharī, al-Riyāḍ, Dār Ibn Khuzaymah, 1414h, (Ṭ1).

- al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān, Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī, taḥqīq : Abū Qutaybah, al-Riyāḍ, Dār Ṭaybah.
- al-Sharʻah, Nāṣir Ibrāhīm, Maʻālim al-Fikr al-tarbawī ʻinda al-Imām al-Bukhārī min khilāl tarājim abwāb Kitāb al-ʻIlm fī ṣḥyḥh, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, m11 ʻ4, 2014m.
- al-Ṣāḥib, Muḥammad ʻĪd, w'srā' Muṣṭafá, ʻInāyat al-Bukhārī bi-āthār al-ṣaḥābah fī tarājim Ṣaḥīḥihi, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmiʻat Āl al-Bayt, al-mujallad 15, ʻadad 2 li-sanat 2019m.
- al-Ṣayyāḥ, Ṣāliḥ Allāh, al-Qawl al-rājiḥ fī taʻyīn "Sayyār" al-Rāwī ʻan Ṭāriq ibn Shihāb, Majallat Jāmiʻat Umm al-Qurá li-ʻUlūm al-sharīʻah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, ʻadad (85), 2021m.
- al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad (t360h), al-Muʻjam al-kabīr, al-muḥaqqiq : Ḥamdī al-Salafī, al-Qāhirah, Maktabat Ibn Taymīyah.
- al-Ṭaḥāwī, Aḥmad (t 321h), sharḥ mushkil al-Āthār, taḥqīq: Shuʻayb al-Arna'ūṭ, Lubnān, Mu'assasat al-Risālah, 1415h, (Ṭ1).
- al-Ṭayālisī, Sulaymān ibn Dāwūd (t204h), Musnad Abī Dāwūd al-Ṭayālisī, al-muḥaqqiq : ʻAbd al-Muḥsin, Miṣr, Dār Hajar, 1419H, (Ṭ1).
- al-ʻAsqalānī, Ibn Ḥajar (t852h), Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, raqm katabahu wa-aḥādīthahu : Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, Bayrūt, Dār al-Maʻrifah, 1379m.
- ————, Taqrīb al-Tahdhīb, al-muḥaqqiq : Muḥammad ʻAwwāmah, Sūriyā, Dār al-Rashīd, 1986m, (Ṭ1).
- al-ʻAqīlī, Muḥammad ibn ʻAmr (t322h), al-ḍuʻafā' al-kabīr, al-muḥaqqiq : ʻAbd al-Muʻṭī, Bayrūt, Dār al-Maktabah al-ʻIlmīyah, 1404h, (Ṭ1).
- al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad (t170h), al-ʻAyn, al-muḥaqqiq : Mahdī al-Makhzūmī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl, (Ṭ1), 1431h.
- al-Qazwīnī, Muḥammad ibn Yazīd (t273h) Sunan Ibn Mājah, taḥqīq : Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʻArabīyah.
- al-Qasṭallānī, Shihāb al-Dīn Aḥmad, (t 923), Irshād al-sārī li-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Dār al-Fikr, Ṭ1, 1410h.
- al-Mizzī ; Yūsuf ibn ʻAbd al-Raḥmān, Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl, al-muḥaqqiq : Bashshār Maʻrūf, Lubnān, Mu'assasat al-Risālah, 1404h.
- al-Mullā al-Qārī, ʻAlī ibn Sulṭān (t 1014h) jamʻ al-wasā'il fī sharḥ al-Shamā'il, Miṣr, al-Maṭbaʻah al-Sharafīyah.
- al-Munāwī, Zayn al-Dīn Muḥammad (t1031h), Fayḍ al-qadīr sharḥ al-Jāmiʻ al-Ṣaghīr, al-Maktabah al-Tijārīyah, Miṣr, 1356h, (Ṭ1)
- al-Mundhirī,ʻAbd al-ʻAẓīm (t656h), Mukhtaṣar Sunan Abī Dāwūd, taḥqīq: Muḥammad ḥllāq, al-Riyāḍ, Maktabat al-Maʻārif, 1431h.
- al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʻayb (t303h) al-sunan al-Kubrá, taḥqīq: Ḥasan Shalabī, Bayrūt, Mu'assasat al-Risālah, 2001M, (Ṭ1).
- al-Hāshimī, ʻAbd al-Ḥaqq, ʻĀdāt al-Bukhārī fī Ṣaḥīḥihi, taḥqīq: Muḥammad al-ʻAjamī, Maktab al-Shu'ūn al-fannīyah, 2007m.

ملحق رقم (١): مواضع التراجم الواردة بصيغة ما قيل في صحيح البخاري

١.	الأدب	باب: مَا قِيلَ فِي ذِي الْوَجْهَيْنِ
٢.	الجهاد والسير	باب: مَا قِيلَ فِي الرِّمَاحِ
٣.	الجهاد والسير	باب: مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ
٤.	الجهاد والسير	باب: مَا قِيلَ فِي قِتَالِ الرُّومِ
٥.	الجهاد والسير	باب: مَا قِيلَ فِي لِوَاءِ النَّبِيِّ ﷺ
٦.	الجهاد والسير	باب: مَا قِيلَ فِي الجَرَسِ وَنَحْوِهِ فِي أَعْنَاقِ الإِبِلِ
٧.	الجهاد والسير	بابُ: مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ
٨.	الشهادات	باب: مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ
٩.	كتاب الاستسقاء	باب: مَا قِيلَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَوِّلْ رِدَاءَهُ فِي الِاسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
١٠.	كتاب الاستسقاء	بَابُ: مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالْآيَاتِ
١١.	كتاب البيوع	باب: مَا قِيلَ فِي اللَّحَّامِ وَالْجَزَّارِ
١٢.	كتاب البيوع	باب: مَا قِيلَ فِي الصَّوَّاغِ
١٣.	كتاب الجنائز	بَابُ: مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ
١٤.	كتاب الهبة وفضلها	باب: مَا قِيلَ فِي الْعُمْرَى وَالرُّقْبَى

ملحق رقم (٢): مواضع التراجم الواردة بصيغة ما يذكر في صحيح البخاري

الرقم	اسم الكتاب	عنوان الترجمة
١.	الاعتصام بالكتاب والسنة	بَابُ: مَا يُذْكَرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكَلُّفِ القِيَاسِ
٢.	كتاب البيوع	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالحُكْرَةِ
٣.	كتاب التوحيد	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللَّهِ
٤.	كتاب الجهاد والسير	بَابُ: مَا يُذْكَرُ مِنْ شُؤْمِ الفَرَسِ
٥.	كتاب الجهاد والسير	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي السِّكِّينِ
٦.	كتاب الحج	باب: ما ذكر في الحجر الأسود
٧.	كتاب الخصومات	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي الإِشْخَاصِ وَالخُصُومَةِ بَيْنَ المُسْلِمِ وَاليَهُودِ
٨.	كتاب الخُمس	بَابُ: مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَصَاهُ، وَسَيْفِهِ وَقَدَحِهِ، وَخَاتَمِهِ
٩.	كتاب الزكاة	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَآلِهِ
١٠.	كتاب الصلاة	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي الفَخِذِ
١١.	كتاب الصوم	بَابُ: مَا يُذْكَرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِفْطَارِهِ
١٢.	كتاب الطب	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي الطَّاعُونِ
١٣.	كتاب الطب	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ ﷺ
١٤.	كتاب العلم	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ
١٥.	كتاب العلم	بَابُ: مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ فِي البَحْرِ إِلَى الخَضِرِ
١٦.	كتاب اللباس	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي الشَّيْبِ
١٧.	كتاب اللباس	بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي المِسْكِ